العدد العاشر

أخبار البحث العلمي

نشرة فصلية تصدر عن الهيئة العليا للبحث العلمي

الربع الرابع 2011

الافتتاحية : كل عام .. وسورية بخير

خطة عمل الهيئة العليا لعام 2012

تمديد فترة استلام طلبات الدعم المالي للبحوث العلمية

أسبوع العلم الحادي والخمسون :
التغيرات السكانية في سورية

حوار العدد : الدكتور عامر المارديني رئيس جامعة دمشق

كل عام .. وسورية بخير

إذا كان هناك من فوائد تُذكر من الأزمة المريرة التي تعصف ببلدنا الغالي، فهي أنها رفعت الغطاء عن العديد من مواطن الخلل ونقاط الضعف، وجعلت الكثير من العيوب تنكشف وتظهر على الملأ، وذلك بعد أن تخفت واستترت بحجج ومبررات واهية، وهي التي تراكمت وتفاقمت عبر عقود طويلة من الزمن. والآن، لم يعد من المجدي أو المناسب الاستمرار في التستر عليها ونكرانها أو التقليل من شأنها.

وهنا تتسابق إلى الذهن أسئلة تطرح نفسها وبإلحاح، في ظل هذه الظروف القاسية التي تعاني منها سورية الحبيبة، وهي: أما آن لهذا الجرح الدامي أن يندمل؟..أما آن لهذا النزف المتسع أن ينقطع ؟.. أما آن لهذا الجهل أن يغيب، وأن يسطع نور العقل والعلم والحكمة؟ أما آن لهذا العنف أن يتعب، لتطوقه أجنحة الرحمة والسلام؟.. أما آن لجذور الكراهية والحقد أن تندثر، لتنمو فوقها بساتين المحبة والخير ؟.

هذه الأسئلة .. وغيرها، هي برسمنا جميعاً، ففي هذه الأزمة الجميع مسؤول حكومة وشعباً، مؤسسات ومنظمات .. وأفراد، الجميع معنيون بإنهاء الأزمة، لأن استمرارها هو فقط من مصلحة أعداء الوطن.

يتوجب علينا إذاً العمل الآن الآن .. وليس غداً، ليس على الإصلاح فحسب، بل على إعادة النظر كلياً في أسلوب إدارة الأزمة وفي السياسة الحكومية برمتها، واتخاذ خطوات عملية وجريئة وحاسمة، لإعادة توجيه الخطط وفق بوصلة المصلحة العليا للوطن، وبغية بث الروح في العمل الوطني الجماعي وفي التنمية الثقافية والعلمية والاجتماعية، وهذا الأمر ينطلق من مبدأ مفاده أن بناء وتعبئة الإنسان السوري هو الأساس لكل حل، فالمواطن الصالح علماً وخلقاً والمنتمي لوطنه قبل أي انتماء آخر، هو عماد أي تقدم وحضارة.

ولأن الأهم هو الوطن، ولأن سورية هي الأغلى - وهي حالياً مهددة بالانهيار- فلا بد من وضع خطة وطنية يشارك فيها الجميع لإنقاذ سورية من خلال نشر ثقافات بديلة: ثقافة الحياة .. بدل ثقافة الموت. ثقافة البناء والتقدم .. بدل ثقافة التدمير. ثقافة الانفتاح والحوار مع الآخر.. بدل التقوقع وتقذير الآخر. وثقافة الوطن .. بدل ثقافة الأنا.

تفرض الحاجة نفسها في الأزمات، وبإلحاح لإعادة ترتيب الأمور وإدارة شؤون الوطن بعقلانية وحكمة ومنهجية علمية واعية وحازمة في آنٍ معاً. إن إدارة الأزمة والتعامل معها يتطلب من الجميع إظهار أعلى درجات الالتزام الأخلاقي والانتماء للوطن، إنها تتطلب التضحية والارتقاء فوق الغريزة والجراح، والخروج من دائرة الأنا لتتسع الدائرة لتشمل الوطن.

الأمل أن يكون عام 2012 أفضل من 2011، للخروج من الأزمة ولتأمين مستقبل مشرق وآمن لنا ولأطفالنا جميعاً، مستقبل يسود فيه السلام والحكمة والمحبة ولاسيما حب الوطن. وليحاسب المقصرون، وليحاصر المخربون والمفسدون، ولترفع راية الوطن عالياً فوق الجميع. أتمنى لجميع السوريين الشرفاء عاماً جديداً مفعماً بالخير والمحبة، وأن تكون سورية الغالية ب 23 مليون خير.

المدير العام

د. غسان عاصي

خطة عمل الهيئة العليا للبحث العلمي لعام 2012

أقر مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي في جلسته المنعقدة بتاريخ 21/12/2011 خطة عمل الهيئة العليا لعام 2012، بحيث تتضمن جزأين رئيسيين هما:

أولاً: متابعة تنفيذ ما بدئ العمل به سابقاً:

- مشروع سياسة البحث العلمي والتطوير التقاني والابتكار.
- مشروع تطوير نظام المعلومات الوطني عن البحث العلمي.
- مشروع تطوير التشريعات و الأنظمة الخاصة بتقويم وتحفيز الباحثين.
- مشروع التنسيق بين الهيئات العلمية البحثية الوطنية.
- مشروع آليات الترابط بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- متابعة مراحل تنفيذ مشاريع الأبحاث المدعومة مالياً من الهيئة العليا للأعوام 2009-2008 -2010-2011.
- متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة مع جهات دولية.
- متابعة تفعيل عمل الشبكات الوطنية المحدثة في الهيئة العليا والمتعلقة بالطاقات المتجددة والبحث العلمي الزراعي والبحث العلمي في مجال البيئة.

ثانياً: أعمال جديدة مقترحة:

- مشروع الدعم المالي للمشاريع البحثية الواردة إلى الهيئة العليا في نهاية عام 2011، وتوقيع العقود مع الجهات الفائزة.
- إعداد التقرير السنوي عن البحث العلمي في سورية عن عامي 2010 و 2011.
- إعداد التقرير السنوي الإداري والمالي عن أعمال الهيئة العليا لعام 2011.
- إعداد تقارير متابعة ربعية عن أعمال الهيئة العليا خلال عام 2012.
- متابعة إصدار النشرة الدورية الربعية « أخبار البحث العلمي ».
- تنظيم ندوات وورشات عمل تتعلق بأعمال ومشاريع الهيئة العليا.
- توقيع اتفاقيات تعاون في مجال البحث العلمي والتطوير التقاني مع كل من:أكاديمية العلوم في روسيا- المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني- UNDP
- مساهمة في إنشاء قطب تقاني Techno-pole في المدينة الصناعية في عدرا.
- استكمال تشكيل لجان استشارية دائمة لدى الهيئة، تعمل على اقتراح ودراسة وتقييم ومتابعة برامج البحث والتطوير الخاصة بالقطاعات ذات الأولوية: مياه، صناعة، بناء قدرات تمكينية، اتصالات....
- تشكيل لجنة « المبادرة الوطنية للتقانة النانوية».

ندوة علمية: طاقة الكتلة الحيوية في سورية

الواقع والآفاق المستقبلية

نظَّمت الهيئة العليا للبحث العلمي – الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة، بالتعاون مع جامعة دمشق – كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، ندوة علمية حول طاقة الكتلة الحيوية في سورية: "الواقع والآفاق المستقبلية"، في الفترة 22-23/10/2011، تحت شعار "مدن نظيفة، ريف جميل، مياه عذبة"، وذلك تحقيقا لعدة أهداف أبرزها: طرح مواضيع بحثية تكنولوجية في مجال طاقة الكتلة الحيوية، ومناقشة بحوث مبتكرة ومشاريع رائدة في مجال استخدامات طاقة الكتلة الحيوية، وطرح مقترحات تطويرية.

تناولت أعمال الندوة التي امتدت يومين ثمانية محاور رئيسية، طُرحت فيها ستة وثلاثون ورقة علمية في مجالات أبرزها: واقع الكتلة الحيوية واستثمارها في سورية، معالجة المخلفات العضوية، الآثار البيئية والاقتصادية لاستخدام تقانة الكتلة الحيوية، استثمار طاقة الكتلة الحيوية من المخلفات العضوية، نشر مفهوم تقنيات وتطبيقات طاقة الكتلة الحيوية واستثمارها. توصل المشاركون في ختام أعمال هذه الندوة، التي تميزت بعمق معرفي ملفت، إلى مجموعة كبيرة من التوصيات الإجرائية والعملية التي تحيط بكل جوانب الموضوع المطروح، ومن أبرز هذه التوصيات: متابعة تطوير وتحديث أطلس طاقة الكتلة الحيوية الحالي واستكماله، إنشاء مخابر متكاملة لتقييم الطاقة الكامنة في الكتلة الحيوية، التشجيع على إجراء الأبحاث العلمية التطبيقية حول استخدام التقنيات المناسبة في معالجة المخلفات الحراجية، وتنظيف البيئة من هذه المخلفات، العمل على نشر ثقافة استثمار طاقة الكتلة الحيوية في المجتمع من خلال فرز النفايات العضوية المنزلية، وتعزيز المفهوم البيئي لدى جميع شرائح المجتمع، وإيلاء الأهمية لدور الإعلام في تعميم هذه الثقافة، إجراء التدريب العملي المبرمج بهدف تحويل الكوادر المهتمة باستثمار طاقة الكتلة الحيوية إلى قوة مدربة قادرة على حمل مسؤوليات استثمار الكتلة الحيوية وتبعاته الإدارية والفنية، إقامة دورات تدريبية في الريف السوري في كل المحافظات. وحظيت تقانة "الغاز الحيوي" كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة، بعدد من التوصيات التي أكدت على أهمية تشجيع نشر هذه التقانة، للتقليل من الاعتماد على المنتجات البترولية كمصدر رئيسي للطاقة، وخاصة في الريف السوري، نظرا للقيمة العالية للغاز الحيوي على المستويات البيئية و التنموية. كما تمت التوصية بتقديم الدمج الهين بين الغاز الحيوي والطاقة الشمسية.

يُذكر أنه شارك في أعمال هذه الندوة كل من: مركز الدراسات والبحوث العلمية. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). المركز الوطني لبحوث الطاقة. نقابة المهندسين فرع دمشق. مؤسسة فؤاد السقال. كما شارك في المؤتمر باحثون سوريون ومهندسون متخصصون من مختلف القطاعات ذات الصلة، إضافة إلى باحثين عرب وأجانب وطلاب دراسات عليا.

الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة

هي شبكة معرفية ترتبط بالهيئة العليا للبحث العلمي، شُكلت بناءاً على القرار رقم /3023/ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 09/07/2008، لتحقيق الإستراتيجية التالية: تشكيل بيئة معرفية تفاعلية بين المؤسسات والجمعيات الأهلية والأفراد المهتمين بالطاقات المتجددة في سورية، والإسهام في نشر وتشجيع استخدام وتوطين تطبيقات الطاقات المتجددة، لتصبح مصدرا هاما للطاقة في المستقبل.

تهدف الشبكة إلى: تنسيق الجهود في مجال البحث العلمي والتطوير التقاني بين مختلف الأطراف التي تهتم بهذه التقانات، وتُعنى بالحفاظ على البيئة. نشر الوعي بأهمية الطاقات المتجددة، والسعي إلى حلول عملية واتفاقيات مشتركة مع جهات القطاعين العام والخاص والجهات الدولية. الاستفادة من كافة الفعاليات والخبرات الوطنية في المجالات العلمية والاقتصادية والقانونية، للمساهمة في نشر وتطبيق تقانات الطاقات المتجددة بشكل ميسر. المساعدة على وضع الرؤية المستقبلية لتقانات الطاقات المتجددة، بحيث يكون لهذه التقانة دور هام في خطط التنمية المستدامة.

من مهام الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة: التشبيك ما بين المؤسسات والجمعيات والمهتمين بشبكة وطنية معرفية واحدة، باستخدام كافة وسائل التواصل الحديث. اقتراح مشاريع بحثية تُشارك فيها مختلف الجهات البحثية. اقتراح تخصيص الجهات العاملة في هذا المجال والجادة في سعيها لتطوير إمكانياتها العلمية والبحثية، وللمشاريع الرائدة بمنح مالية تُقدَّم عن طريق الهيئة العليا. بناء قواعد بيانات عن كافة الجهات المرتبطة بالشبكة، وعن طرق استخدام واستثمار الطاقات المتجددة على المستويين المحلي والعالمي.

يتفرع عن الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة أربعة لجان فرعية، هي: لجنة الطاقة الشمسية. لجنة طاقة الرياح. لجنة الطاقة الحيوية. لجنة الطاقة الهيدروليكية.

الموقع الالكتروني للشبكة هو:
www.syreen.gov.sy

تمديد فترة استلام طلبات الدعم المالي للبحوث العلمية حتى شباط 2012

وافق مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي على تمديد فترة استلام طلبات الدعم المالي للأبحاث العلمية لعام 2011، حتى نهاية شهر شباط 2012، وذلك ليتسنى لأكبر عدد ممكن من المعنيين التقدم بطلباتهم التي بدأت الهيئة العليا باستلامها منذ بداية الربع الأخير من عام 2011.

يُذكر أن الفئات المستفيدة من الموازنة الداعمة لمشاريع البحث العلمي للهيئة العليا، هي: العلوم الأساسية والتطبيقية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، بحوث طلاب الدراسات العليا، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يصل سقف القيمة المخصصة لدعم المشروع الواحد إلى أربعة ملايين ليرة سورية. يمكن التقدم بالطلبات وفق الاستمارة المعتمدة الموجودة على موقع الهيئة العليا: www.hcsr.gov.sy

الاستثمار في البحث العلمي

عُقد بتاريخ 1/12/2011 اجتماع بين الهيئة العليا للبحث العلمي وهيئة الاستثمار السورية، وذلك بهدف تبادل المعلومات فيما يتعلق بمجال عمل الهيئتين، ورصد آفاق التعاون المشترك بينهما بخصوص الاستثمار في مجال البحث العلمي. ونتج عن هذا الاجتماع بعض المقترحات التي يمكن تلخيصها فيما يلي: تبادل المعلومات التي تفيد الطرفين. تنظيم ورشات عمل بمواضيع ذات اهتمام مشترك، والتأكيد على الاستثمار في البحث العلمي. وضع آليات التواصل بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الصناعية من أجل تسويق المنتج البحثي. وضع إطار تشريعي قانوني للاستثمار في البحث العلمي. حضر اللقاء مديرا الهيئتين والسادة المعاونون، ومدراء المديريات، ورؤساء الأقسام، في كلا الهيئتين.

ضمن إطار مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية، الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على إنجازه، تم عقد ورشتي عمل لمناقشة تقريري لجنتي قطاع بناء القدرات البشرية، والتطوير الإداري والقانوني، وذلك في الربع الأخير من العام الحالي 2011، وفيما يلي تغطية لمجريات العمل في هاتين الورشتين.

ورشة عمل حول تطوير قطاع بناء القدرات البشرية

عقدت الهيئة العليا ورشة عمل في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا حول تطوير قطاع بناء القدرات البشرية، بتاريخ 2/11/2011، شارك فيها ممثلون عن الوزارات، والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال بناء القدرات البشرية.

الهدف من هذه الورشة، هو مناقشة التقرير الصادر عن لجنة قطاع بناء القدرات البشرية الذي يتضمن توصيف واقع القطاع وتحليله، إضافة إلى مقترحات بحثية وتطويرية، ومناقشة مقترحات إضافية تُقدَّم أثناء الورشة.

افتتح الدكتور غسان عاصي، المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي، ورشة العمل حيث قدم عرضا موجزا لمشروع سياسة البحث العلمي والتطوير التقاني، الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على تنفيذه. وأوضح أن لجنة قطاع بناء القدرات البشرية هو واحد من ثمانية قطاعات أعطيت الأولوية في التنفيذ.

ثم عرض المهندس عمران أحمد من الهيئة العليا الجزء الأول من التقرير الذي تضمن توصيف واقع قطاع بناء القدرات البشرية في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والهيئات البحثية، إضافة إلى تحليل هذا القطاع وتبيان نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي يواجهها. بعد ذلك عرض الدكتور غسان عاصي المقترحات بشقيها البحثي والتطويري، والتي من شأنها تطوير وتحسين واقع بناء القدرات البشرية في سورية.

واُختتمت أعمال الورشة، بعد جلسة نقاش مطولة حول التقرير الصادر عن لجنة بناء القدرات البشرية، والمقترحات البحثية الناتجة عنه، كما تم إضافة مجموعة جديدة من المقترحات من قبل المشاركين في الورشة.

ورشة عمل حول التطوير الإداري والقانوني

عقدت الهيئة العليا ورشة عمل في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا حول التطوير الإداري والقانوني في سورية، بتاريخ 14/12/2011، شارك فيها ممثلون عن الوزارات، والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال التطوير الإداري والقانوني.

الهدف من هذه الورشة، هو مناقشة التقرير الصادر عن لجنة التطوير الإداري والقانوني الذي يتضمن توصيف واقع القطاع وتحليله، إضافة إلى مقترحات بحثية وتطويرية، ومناقشة مقترحات إضافية تُقدَّم أثناء الورشة.

افتتح الدكتور غسان عاصي، المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي، ورشة العمل حيث قدم عرضا موجزا لمشروع سياسة البحث العلمي والتطوير التقاني، الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على تنفيذه. ثم عرض كل من الدكتور محمد الحسين، والدكتورة رولا ميا، والدكتور أيمن ديوب، والدكتور فواز الصالح التقرير الذي تضمن توصيف واقع قطاع التطوير الإداري والقانوني، وتحليل هذا القطاع بهدف تبيان نقاط الضعف والقوة التي يواجهها. إضافة إلى عرض للمقترحات بشقيها البحثي والتطويري، والتي من شأنها تطوير وتحسين واقع هذا القطاع في سورية.

واُختتمت أعمال الورشة، بعد جلسة نقاش مطولة حول التقرير الصادر عن لجنة قطاع التطوير الإداري والقانوني، والمقترحات البحثية الناتجة عنه، كما تم إضافة مجموعة جديدة من المقترحات من قبل المشاركين في الورشة.

أسبوع العلم الحادي والخمسون

انعقدت فعاليات أسبوع العلم الحادي والخمسين بعنوان "مؤتمر التغيرات السكانية في سورية وأبعادها التنموية" الذي أقامه مجلس التعليم العالي بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وذلك في مركز رضا سعيد للمؤتمرات بجامعة دمشق، في الفترة بين 21-23/11/2011. والذي شارك فيه عدد من الخبراء والباحثين والمختصين، من الجامعات والهيئات والمراكز البحثية الوطنية والعربية والأجنبية المختصة. وعرضت فيه 61 ورقة علمية قدمها باحثون من سورية ومن 6 دول عربية هي: العراق، لبنان، مصر، السودان، تونس، الجزائر، تناولت مراحل التحول الديمغرافي في سورية والأبعاد التنموية للمسألة السكانية الاجتماعية، والاقتصادية الملحة إلى جانب تجارب الدول في القضايا السكانية المماثلة.

يأتي انعقاد المؤتمر في إطار الجهود التي تبذلها سورية لرسم سياسة سكانية وطنية شاملة، لمواجهة معدل النمو السكاني البالغ 2ر4 بالمائة سنويا، والتي تعد من المعدلات العالية على مستوى العالم، أي بزيادة أكثر من 500 ألف نسمة سنويا.

يهدف المؤتمر إلى تحليل الواقع السكاني في سورية وتغيراته الديموغرافية، ومنعكسات هذه التغيرات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة في مواجهتها، وصولا إلى تعزيز وإغناء الجهود الوطنية المبذولة لصياغة سياسة سكانية رشيدة وواقعية تحقق التنمية المستدامة لسورية.

أشار وزير التعليم العالي الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى في افتتاح المؤتمر، إلى أن المعدلات العالية للنمو السكاني في سورية تبرز عناصر المشكلة السكانية، والتي يمكن تلخيصها في الارتفاع المطرد في حجم الزيادة السكانية السنوية، واختلال التوزيع الجغرافي للسكان بما يخلقه من ضغوط متزايدة على مصادر الطاقة والسكن في المدن الرئيسية، وتدني الخصائص النوعية السكانية. وأضاف أنه إذا كانت سورية فيما مضى استطاعت استيعاب الزيادة السكانية للسكان وامتصاص المشكلات المرافقة لهذه الزيادة، فإن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى أن ذلك سيكون متعذرا في المرحلة القادمة، الأمر الذي يوجب اتخاذ إجراءات كمية ونوعية تسهم بتحويل تحديات المسألة السكانية من مخاطر إلى فرص نوعية.

ورأى الدكتور عماد المصبح، الأستاذ في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية في دمشق، أن معالجة البطالة في

المجتمع السوري، وخلق فرص العمل، يتم من خلال زيادة حجم الاستثمارات المولدة للدخل في سوق العمل، وإقامة البنى الهيكلية للاقتصاد بالتركيز على الإصلاح المؤسساتي والتشغيل، وأضاف: إن تشغيل العمالة مرتبط بمعالجة الاقتصاد بشكل كلي وانتهاج إستراتيجية تنموية على المدى البعيد، عبر التطوير والتخصص في القطاع الإنتاجي استنادا إلى البحث العلمي الذي يعطي قيمة عالية جدا في الإنتاج والتشغيل.

نوقشت أثناء المؤتمر مواضيع تمحورت حول: مراحل التحول الديموغرافي في سورية واتجاهاته المستقبلية، الأبعاد التنموية للمسألة السكانية، السياسات السكانية - منهجيات وآليات، مشكلات سكانية - اجتماعية - اقتصادية.

هذا وقد صدرت عن المؤتمر مجموعة من التوصيات أبرزها: الدعوة إلى الإسراع بتبني مشروع السياسة السكانية، مع توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ برامجها، وتأمين الدعم الفني والمالي لتنفيذ البرامج الاستهدافية الواردة في المشروع، إلى جانب تعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتأمين كافة مستلزماتها بحيث تشمل مناطق سورية كافة.

كما أكد المشاركون في التوصيات على ضرورة رفع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، ولاسيما القطاع غير المنظم ودراسة خصائصه واحتياجاته، لتتم مواكبتها في مناهج التعليم المهني والجامعي.

ودعت التوصيات إلى تضمين مناهج التعليم العالي موضوعات ومفاهيم حول قضايا السكان والتنمية المستدامة، وركزت التوصيات على دعم الجهود المبذولة في بناء وإعداد القدرات البشرية المتخصصة في مجال العلوم السكانية ودعم النشاط الأكاديمي والبحثي في مجال الدراسات والبحوث السكانية.

مجلس التعليم العالي يبحث خطة تطوير البحث العلمي

ناقش مجلس التعليم العالي في جلسة موسعة برئاسة الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى وزير التعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير وتحفيز البحث العلمي في التعليم العالي. تضمنت الخطة أحد عشر محوراً، أبرزها: - التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي في الجامعات، بحيث يتم تطوير خطط إستراتيجية للبحث العلمي على مستوى الكليات والأقسام، وإعادة النظر في تشكيل وحدات البحث العلمي، وإنشاء وحدات بحثية في المشافي التعليمية - تطوير تشريعات وقوانين إدارية ومالية جديدة خاصة بالبحث العلمي، وتشمل الإجراءات القيام بوضع نظام مالي لمؤسسات ذات طابع علمي، وتشريع آليات جديدة للاستثمار في البحث العلمي - حوكمة البحث العلمي، بحيث يتم في هذا المجال أتمتة إدارات البحث العلمي كافة، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بمفاصل العمل في هذه الإدارات، ووضع نظام حوافز خاص بالجامعات يربط الحوافز بالإنتاجية - تطوير آليات التنافس في البحث العلمي بتكليف لجنة تخصصية لاستصدار التشريعات اللازمة لإحداث جوائز تميز تمنح للباحثين من أعضاء هيئة التدريس، وإعادة النظر في قواعد التعيين والترقية لأعضاء الهيئة التعليمية، وإعادة النظر بنظام الإيفاد لمهمات البحث العلمي - وضع آليات التعاون والتنسيق مع الهيئة العليا للبحث العلمي، بتشجيع وتفعيل التمثيل المتبادل بين التعليم العالي والهيئة، ووضع آليات لتفعيل الدور التنسيقي للهيئة مع جهات العرض والطلب للبحوث وترويجها وتسويق إنتاجها - وضع آليات التشبيك والتعاون العلمي البيني المحلي والخارجي بتشجيع تشكيل فرق بحثية متكاملة ومتعددة التخصصات بين المؤسسات البحثية، وضع آليات لتشجيع تبادل الباحثين وطلاب الدراسات العليا مع المؤسسات البحثية خارج الجامعات، والاتجاه نحو العالمية في برامج التعاون في البحث العلمي وتشجيع الباحثين على الانخراط في الفرق البحثية المشتركة.

الندوة الوطنية السادسة عشرة للجودة

برعاية السيد رئيس الوزراء أقامت الجمعية العلمية السورية للجودة، الندوة الوطنية السادسة عشرة، تحت عنوان: "الجودة ودورها في تطوير العمل المؤسساتي"، وذلك بتاريخ 28-29/11/2011 في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

ناقش المشاركون في الندوة على مدى يومين، موضوعات عدة تتمحور حول: أنظمة إدارة الجودة ودورها في تطوير العمل المؤسساتي، وجوائز الجودة والتميز ودورها في تطوير العمل المؤسساتي، والجودة في الإدارة العامة، إضافة إلى عرض تجارب وطنية وعربية ودولية في تطوير العمل المؤسساتي.

انعقدت هذه الندوة بهدف الارتقاء بالعمل المؤسساتي جودة وأداء في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك بعد إقرار الحكومة لوثيقة السياسة الوطنية للجودة في سورية، واعتبارها المرجع الأساس للوزارات والجهات الحكومية والخاصة، في وضع وتنفيذ خطط العمل الخاصة بها.

الملكية الفكرية وعلاقتها بالبحث العلمي

نظمت مديرية البحث العلمي في جامعة دمشق، والمدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ورشة عمل بعنوان: "حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع"، وذلك في الفترة /12-11 12/2011، في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق. وذلك بهدف زيادة معارف أعضاء الهيئة التدريسية بآلية تسجيل براءات الاختراع، وتعريفهم بقواعد بياناتها وكيفية البحث فيها، وآلية التعريب خلال مراحل تسجيلها.

وافتتح الدكتور محمد عامر المارديني رئيس جامعة دمشق أعمال الورشة بكلمة أكد فيها على دور البحث العلمي في تعزيز المكانة العلمية والتقنية للجامعة والارتقاء بمستواها والمساعدة في التصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع وتقديم حلول مثلى لها، مشيرا إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالتشريعات والإجراءات التنظيمية التي تضمن حقوق المبدعين والمفكرين.

وقال الدكتور سامر رفاعي من مركز الدراسات والبحوث العلمية:إن عدد براءات الاختراع الصادرة عن مؤسسة علمية جامعية، أو مركز بحثي، يعكس السوية العلمية وسوية الانجاز في هذه المؤسسة، ويعتبر معياراً أساسياً في قياس سوية البحث العلمي القائم في هذه المؤسسات، ومؤشرا على وجود أفكار ابتكارية وجهود تبذل للوصول إلى حلول وتطوير تقاني تطبيقي، كما يسمح باستثمار البحوث وتحقيق دخل مالي للمؤسسة مالكة البراءة والباحثين المشاركين.

تضمنت أعمال الورشة مجموعة من المحاضرات، التي قدمت في إطار المحاور التالية: مدخل إلى حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالبحث العلمي، بنية براءات الاختراع والمتطلبات الشكلية والموضوعية للبراءة وكيفية استثمارها، كيفية تقييم براءات الاختراع، إجراءات التسجيل الوطنية والدولية، تجارب باحثين في تسجيل براءات الاختراع، البحث عن براءات الاختراع في قواعد المعطيات المتخصصة. إضافة إلى تدريب عملي تم في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق.

تسعة مشاريع جديدة ضمن برنامج التعاون البحثي السوري اللبناني

أعلنت اللجنة العلمية المشتركة لبرنامج التعاون البحثي العلمي السوري اللبناني، قبولها تسعة مشاريع من أصل أربعة عشر مشروعاً قُدمت إليها وفقاً لإعلانها الثامن، وأشارت اللجنة في ختام اجتماعها الذي عُقد في بيروت بحضور معاون وزير التعليم العالي الدكتور محمد نجيب عبد الواحد ومدير البحث العلمي في الوزارة الدكتور محمد عبيدو عن الجانب السوري، وممثلين عن الجانب اللبناني والمجلس الأعلى السوري اللبناني، إلى أن المشاريع التي قبلت سيُعدها باحثون من البلدين بشكل مشترك، وستشمل قضايا عدة منها الصحة والطاقات المتجددة والبيئة والموارد المائية البحرية وإدارة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتصحر وانعكاساتهما الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الهندسة والذكاء الصنعي، وفي هذا الإطار أوصت اللجنة برصد الأموال اللازمة لإنجاز الأبحاث المشار إليها، مبينة أن مشاريع الأبحاث تقبل لمدة سنتين في برنامج التعاون المذكور الذي بدأ قبل نحو عشر سنوات وأثمر عن انجاز العديد من الأبحاث التي تعالج قضايا تهم البلدين.

البحث العلمي في جامعة دمشق

يرتبط البحث العلمي أساسا بالجامعات، رغم وجود هيئات ومراكز بحثية متعددة تُعنى بالبحث العلمي، من حيث الإنجاز والتمويل والإشراف. ذلك أن الجامعة تظل الرافد الأهم للعنصر الأهم في العملية البحثية: الكادر البشري. وفي هذا الإطار كان لنا اللقاء التالي مع الدكتور محمد عامر المارديني، رئيس جامعة دمشق.

■ كيف تقيمون واقع البحث العلمي في جامعة دمشق حاليا؟

■■ ينقسم البحث العلمي في جامعة دمشق إلى قسمين: قسم يقوم به طلاب الدراسات العليا /الماجستير والدكتوراه/، وقسم ينجزه الباحثون من أعضاء الهيئة التدريسية. فيما يخص الدراسات العليا فإن الجامعة ناشطة أيما نشاط، وهناك أبحاث كثيرة جداً في مختلف الاختصاصات، أما على صعيد البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية فهو لازال فرديا ودون الطموح، وينجز غالبا لغايات الترفيع الأكاديمي، حيث لم تتعد المشاريع البحثية المنجزة المسجلة عام 2010 سوى /185/ مشروعاً، بقيمة لم تتجاوز /25/ مليون ليرة سورية. كما لم تسجل في هذا العام أي براءات اختراع أو ابتكار أو أعمال إبداعية مميزة، ولا حتى جوائز بحث علمي.

■ ما هي أبرز الصعوبات التي تعيق تطوير ثقافة البحث العلمي في جامعة دمشق؟

■■ أبرز الصعوبات تتعلق بضعف المهارات البحثية لدى الباحثين، سواء كانوا طلاب دراسات عليا أم أعضاء هيئة تدريسية. والمقصود بذلك ضعف أغلب الباحثين في النشر العلمي باللغة الأجنبية. فقد سجلت الجامعة فقط /70/ نشرة محكمة خارج سورية، وليست جميعها بالضرورة منشورة بلغة أجنبية. كما ابتعد أغلب الأساتذة عن منابر المؤتمرات لضعف التمويل، يضاف إلى ذلك قلة الإيفادات للبحث العلمي، والعبء التدريسي الكبير، وضعف عائدات القيام بالأبحاث العلمية، وتعقيد الإجراءات الإدارية.. الخ. أما فيما يتعلق بالباحثين الشباب من طلاب الدراسات العليا فإن تأهيلهم خلال سنوات الدراسة الجامعية يتركز على التلقين وسرد المعلومات التي حفظوها أثناء الامتحان. وحتى المتفوقون منهم يفتقرون لمهارات البحث العلمي التي لا يمكن أن تنمو فجأة، بل يجب أن تتطور خلال سنوات الدراسة، وربما حتى أثناء الدراسة ما قبل الجامعية، ذلك أن البحث العلمي بيئة وثقافة، وليس عملا ارتجاليا.

كما أن ضعف الشراكات بين القطاعات الإنتاجية ومراكز البحث العلمي ومنها الجامعات ينعكس سلبا على أهمية الأبحاث التي تبقى حبيسة الأدراج ولا يُستفاد منها إلا في الحدود الدنيا.

■ ما هي خططكم لتذليل هذه الصعوبات؟

■■ إن إعادة التوازن لمنظومة بناء القدرات بإيفاد المعيدين خارجيا إلى جامعات عالمية لها باع طويل في البحث العلمي يساعد في رفع مهارات الباحثين، وقد فرضت الجامعة مستوى لغويا محددا ومهارات حاسوبية لجميع الراغبين في دخول معترك البحث العلمي من طلاب الماجستير والدكتوراه مما سيسهم بشكل كبير في رفع جودة الأبحاث من خلال الإطلاع على الأبحاث وقراءة النشرات العلمية باللغات الأجنبية. كما اتخذت الجامعة قراراتها بضرورة النشر العلمي الخارجي قبل الموافقة على التسجيل لشهادة الدكتوراه.

وستقوم الجامعة بتنفيذ خطة وزارة التعليم العالي بإنشاء وحدة مساعدة لأعضاء الهيئة التدريسية لنشر أبحاثهم باللغة الأجنبية في المجلات العالمية المحكمة.

كما ستتابع الجامعة دعمها للبنية التحتية من مخابر وتجهيزات من الموارد الذاتية للجامعة، والمشاركة في كبريات المكتبات العالمية لمساعدة الباحثين في الحصول على المراجع المطلوبة لأبحاثهم.

■ كيف تنظرون إلى العلاقة بينكم وبين الهيئة العليا للبحث العلمي، والهيئات البحثية الأخرى؟

■■ نحن كجامعة موجودون في كل مجالس الهيئة العليا للبحث العلمي، وبكافة لجانها، كما أن هناك مشاريع ممولة من قبل الهيئة. وقد ربحنا مشروعين لهذا العام بقيمة /3ملايين/. كما أننا نشارك في شبكات تخصصية مع الهيئة، مثل: الطاقات المتجددة، النانو تكنولوجي، تقانة المعلومات. ووقعنا اتفاق تعاون جديد مع مركز البحوث منذ فترة بسيطة، إضافة إلى بحوث علمية مشتركة، وإشراف مشترك لرسائل الدراسات العليا. وكذلك مع هيئة الطاقة الذرية حيث تم الاتفاق على الاستفادة من مخابر الهيئة، كما يوجد برنامج دراسات عليا مشترك تحت مسمى الوقاية الإشعاعية الموجه للعاملين بالطاقة الذرية.

هناك أيضاً مشاريع بحثية مشتركة مع هيئة البحوث العلمية الزراعية، وإشراف مشترك على طلاب الدراسات العليا، كما يوجد تعاون مع مركز بحوث الطاقة في إطار الطاقات المتجددة مع كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية.

دراسة ميدانية لحساسية الموائل والأحياء الفقارية البحرية والشاطئية السورية والتكيفات المطلوبة تجاه تغيرات المناخ

تم تنفيذ بحث علمي ميداني بعنوان "دراسة ميدانية لحساسية الموائل والأحياء الفقارية البحرية والشاطئية السورية والتكيفات المطلوبة تجاه تغيرات المناخ"، وذلك في المعهد العالي للبحوث البحرية بجامعة تشرين، بدعم مالي من الهيئة العليا للبحث العلمي، وذلك لرصد واقع الموائل والأحياء الفقارية البحرية والشاطئية السورية، ودراسة حساسيتها تجاه الضغوطات البشرية والطبيعية المنشأ، وتقصي الإجراءات والتكيفات المطلوبة تجاه تغيرات المناخ التي يشهدها البحر المتوسط والساحل السوري. تم تنفيذ البحث على كامل امتداد الساحل السوري خلال الفترة أيار 2009 وحتى أب 2011.

يهدف هذا البحث إلى: أولا: دراسة الموائل البيئية وتوصيفها على امتداد الشريط الساحلي السوري وفي البحر، وتأسيس نواة لقاعدة معلومات حول واقعها وتأثير التغيرات المناخية عليها. ثانيا: إجراء تقييم للإجهادات المختلفة وتأثير التغيرات المناخية المحتملة وتشخيص حساسية هذه المناطق وتنوعها الحيوي الفقاري. ثالثا: تحديد التكيفات المطلوبة للتقليل من الأخطار المحتملة الناتجة عن تغيرات المناخ. ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذا البحث التقينا الأستاذ الدكتور أمير ابراهيم، الباحث في المعهد العالي للبحوث البحرية بجامعة تشرين ومُنفذ البحث.

1 - هل لكم أن تحدثونا عن أبرز نتائج هذا البحث؟

بين البحث أن معظم مناطق السهل الساحلي تقع دون 50م عن سطح البحر، وأظهر وجود سبخة شاطئية إلى جانب العديد من المناطق المنخفضة التي يمكن أن يطالها الغمر لدى ارتفاع سوية سطح البحر. وعلى خط الشاطئ، تم تسجيل وجود 90.91كم من الشواطئ الرملية بامتدادات مختلفة. ومن التحليل اللوني والجيولوجي لهذه الرمال تبين أن منها ماهو بحري الأصل أو من الجبال المجاورة أو نهري المنشأ: ذلك يُساعد في البحث عن سبل "اصطياد" الرمال لإعادة تأهيل الشواطئ. كما تبين وجود 87 من الأنهار والمسايل والينابيع بغزارات مائية متباينة، و31 من الجزر البحرية بأحجام مختلفة. لقد حُددت أماكن المصاطب البحرية الفيرمية Vermetid terraces ذات الأهمية البيئية والتراثية، ودُرس التنوع السمكي في المصاطب الشاطئية، وتم توثيق خمس حالات لمشاهدة الفقمة الناسكة وتحديد ثمانية من كهوفها، وعشرة حالات جنوح للحيتان والدلافين. وتبين وجود 915.8كم2 من الرصيف القاري باتساعات وأعماق متباينة ووجود 30 توغل بحري في اليابسة على شكل جونات Bays في حين تغيب الخلجان Gulfs كليةً من الساحل السوري. لقد دُرست بعض الحالات الخاصة الدّالة على تأثير المناخ على المنظومات البحرية والساحلية السورية وتم اقتراح بعض التكيفات المطلوبة للتقليل من مخاطر تغيرات المناخ، ذلك بالإضافة إلى طيف واسع أخر من النتائج الميدانية المهمة التي لا يتسع المجال لذكرها هنا.

2 - هل لكم أن تحدثونا عن أهمية هذا البحث؟

لقد قدّم البحث ولأول مرة في سوريا قاعدة معلومات وطنية عن واقع ومستقبل النظم البيئة البحرية والساحلية السورية في ظل تغيرات المناخ، بقصد الاسترشاد بها من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية ذات العلاقة. ذلك إلى جانب المردود الاقتصادي المباشر أو غير المباشر الذي يمكن أن تقدمه نتائج هذا البحث: اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من فقدان الأراضي الساحلية والشواطئ، والتخطيط المستدام والمتكامل للساحل السوري، وحماية الرصيف القاري السوري الذي يحتضن الثروات الحية بمختلف أشكالها، والدلالة على مواطن صغار أسماك التربية في مزارع بحرية هي من الأمثلة على الفوائد ذات المنعكس الاقتصادي التي يمكن أن يوفرها البحث.

3 - كيف تنظرون إلى التعاون العلمي مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

لقد برزت الهيئة العليا للبحث العلمي جهة وطنية تمثل مظلة تنظم جهود المؤسسات البحثية في القطر العربي السوري، وتوجّه البحث العلمي من خلال إستراتيجية بحثية وطنية تستقطب اهتمامات كافة المؤسسات الوطنية واحتياجات كافة القطاعات. ومن خلال برنامج الموازنة الداعمة للهيئة العليا يتم فتح آفاق كبيرة لأبحاث وطنية تخدم خطة التنمية في سورية. وكانت تجربة ممتازة لي مع الهيئة من خلال البحث الذي تبنّته إلى جانب جامعة تشرين حيث حظي بالمتابعة المنهجة، وبمهنية عالية من إدارة الهيئة والعاملين في قسم الهيئات العلمية البحثية.

دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم ،الطابق الثاني

هاتف - 00963-11-3341864

فاكس : 00963 -11 -3342998

الموقع على الانترنت - www.hcsr.gov.sy

البريد الالكتروني - manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

ص.ب - 30151

Damascus-Syria
Tel: 00963 -11- 3341864
Fax 00963 - 11 -3342998
website:www.hcsr.gov.sy
E- mail:manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy
P.O.Box: 30151